http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1531) السنة السادسة - الخميس (11) حزيران 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

شحة المياه.. الاسباب والمعالجات

د. عبد اللطيف جمال رشيد
وزير الموارد المائية

يعد موضوع شحة المياه من التحديات الكبيرة التي تواجه العالم عموما في الوقت الحاضر والعراق بوجه خاص بسبب النقص الشديد في واردات نهري دجلة والفرات وقلة سقوط الامطار والثلوج . يعتمد العراق بشكل كبير على المياه السطحية ومعظم موارده تأتي من نهر دجلة وروافده ونهر الفرات وتستفيد من هذين النهرين البلدان الثلاثة تركيا وسوريا والعراق وان لكل بلد خططه الخاصة بأستثمار واستغلال تلك المياه لذلك يتطلب التنسيق بين الدول الثلاثة وتحديد حصة كل بلد من مياه النهرين وهناك ثلاثة عوامل رئيسة ساعدت في نشوء أزمة المياه الحالية وكان لها تأثيرها الكبير على الموارد المائية في العراق .

العامل الاول التغيير المناخي والاحتباس الحراري الذي ادى الى ظاهرة الجفاف وشمل منطقة الشرق الاوسط برمتها وليس العراق فقط ما نتج عنه تناقص كبير في كمية سقوط الامطار والثلوج وتدن واضح في الايرادات المائية لنهري دجلة والفرات .

والعامل الثاني والمهم هو تصرفات دول الجوار المتشاطئة معنا على نهري دجلة والفرات ونقصد بها الخطة التشغيلية لتركيا وسوريا وايران بالنسبة للموارد المائية حيث توجد عدد من السدود المقامة على نهر الفرات داخل تركيا وسوريا ومن خلال خططهما يمكن السيطرة على كميات المياه الواردة اليها وخزنها اما بالنسبة لروافد نهر دجلة فأن ايران قامت بأنشاء عدد من السدود ما اثر على بعض روافد نهر دجلة بالاضافة الى تحويل مجرى نهري الكارون والكرخة اللذان يصبان في مجرى شط العرب ومن خلال لقاءاتنا مع المسؤولين في كل من تركيا وسوريا وايران فاننا نركز على تأمين وزيادة الحصة المائية الضرورية للعراق وضمان الشراكة العادلة في المياه للوقت الحاضر وفي المستقبل وبما ينسجم مع التوسع الحاصل في الاراضي الزراعية وزيادة عدد السكان وكذلك تبادل المعلومات الهايدرولوجية وبنفس الوقت من اجل معرفة كاملة عن خططهم المستقبلية والاستراتيجية لبناء منشآت الموارد المائية على الانهر المشتركة ومن الضروري اخذ موافقة العراق على الخطة التشغيلية للمشاريع المستقبلية على نهري دجلة والفرات وذلك لتأثيرها على كمية ونوعية المياه.

والعامل الاخر الذي لايقل اهمية يتعلق بإدارة المياه داخل العراق فالحكومات السابقة اهملت الموارد المائية ولم تضع خططاً واضحة لاستخدامها وان معظم مشاريعنا تحتاج الى صيانة والى تطوير فالمشكلة المائية قديمة واليوم نمتلك أكثر من (١٢٠) ألف كيلومتر من القنوات والمبازل الرئيسية والثانوية والمجمعة والحقلية معظمها يحتاج الى صيانة وهناك عدد كبير من محطات الضخ في وضع سيئ وتحتاج الى صيانة واعادة تأهيل ثم ان الاعشاب المائية وعوامل التلوث البيئي تنتشر في الانهر الرئيسية والفرعية وقد بدأنا في السنوات الاخيرة نعمل بمواصفات علمية وفنية واقتصادية لاصلاح الوضع ولابد ان نعمل ايضاًعلى التركيز باستخدام طرق الري الحديثة كالري بالرش والتنقيط وتبطين القنوات لكي نستغل المياه الموجودة بشكل افضل وقد اتخذت الوزارة خطوات جيدة رغم صعوبة الظروف في هذا المجال من ناحية الدراسات والمسوحات والتصاميم والقيام بالتنفيذ في مجال بناء السدود وتبطين القنوات الاروائية واعمال كري الانهر والمجاري المائية اضافة الى الاهتمام بصيانة السدود والمنشآت الهيدروليكية مثل سد الموصل وكذلك تنفيذ مشروع المصب العام لجمع مياه البزل من مساحات واسعة في وسط وجنوب العراق وغيرها من المشاريع الاستراتيجية والمهمة الاخرى.

ولابد من القول ان الموارد المائية في العراق تتمثل بالمياه السطحية والمياه الجوفية وتشمل المياه السطحية حوض نهر دجلة وروافده ومعظمها من خارج العراق ففي تركيا روافده الرئيسية (باطمان) (وكارزان) وتصب فيه على الضفة اليسرى عدة روافد تشكل الجزء الرئيسي من ايراداته المائية كما ان بعض الانهر الحدودية مع ايران تصب اما في نهردجلة اوفي الاهوار .

اما نهر الفرات فله فرعان في تركيا هما (فرات صو) و(مراد صو) ثم يدخل الاراضي السورية ويصب فيه رافد (الساجور) على الضفة اليمنى وثم البليخ والخابور على الضفة اليسرى .

اما شط العرب فيتكون من نهري دجلة والفرات وله رافدان هما (كارون) و(الكرخة) وكلاهما ينبعان من داخل ايران .

وفيما يتعلق بخزين المياه الجوفية فأنه يشكل كميات محدودة وبالامكان استثمارها لاغراض الشرب وزراعة بعض المساحات الزراعية وخاصة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية.

وتشكل المياه الراجعة من الاستخدامات الزراعية والصناعية والمدنية مصدراً رئيسياً لتلوث مياه الانهر من خلال زيادة نسبة الاملاح والعناصر الثقيلة إضافة الى التلوث البكتيري وان التطور السريع والواسع في اعالي النهرين وخاصة نهر الفرات في كل من تركيا وسوريا ادى الى تردي نوعية المياه .

ان توقعات الوزارة المستقبلية تؤكد ان مياه نهري دجلة والفرات والزاب الكبير والزاب الصغير ونهر العظيم ونهر ديالى ستتأثر تأثيراً كبيراً كماً ونوعاً بسبب اقامة دول اعالي النهر (تركيا- سوريا- ايران) للسدود والمشاريع الخزنية والتوسع في استغلال المساحات الزراعية في هذه الدول إذ ستبلغ الزيادة في نسب الملوحة في مياه نهري دجلة والفرات ضعف ماكانت عليه عام ٢٠٠٦ .

كما ان موقع العراق الجغرافي باعتباره دولة المصب يضعه في موقف حرج ويتأثر سلباً بأجراءات الدول الواقعة أعلى مجرى النهرين ما يؤثر على كمية الايرادات الواردة الى العراق.

لقد سعى العراق ومنذ وقت مبكر الى استئناف الحوار مع الدول المتشاطئة وتم عقد عدة لقاءات واجتماعات ثنائية وثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا على المستوى الوزاري وعلى مستوى اللجان الفنية في الدول الثلاثة تم خلالها مناقشة العديد من المواضيع المتعلقة بالمياه المشتركة بغية التوصل الى اتفاق يضمن الحصص المائية للعراق طبقاً للمواثيق والاعراف الدولية والاتفاقيات الثنائية كما دعا العراق وبشكل مستمر ومن خلال المؤتمرات والمحافل الدولية الى تطوير قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تنظم العمل في قطاعات المياه المختلفة وفي مقدمتها اتفاقيات التقاسم العادل والمنصف للمياه والسيطرة والحد من التلوث في مجاري المياه واتفاقيات التنوع البيئي من خلال استكمال اجراءات الانتماء والمصادقة عليها لتدخل حيز التنفيذ حيث سعى العراق الى تكثيف جهوده السياسية والدبلوماسية من اجل حث واقناع الدول العربية على المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة لاستخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ لضمان دخولها حيز النفاذ حسب المادة (٣٦) من الاتفاقية والتي تنص على وجوب مصادقة (٣٥) دولة اذ مثلت هذه الاتفاقية تلخيصاً جيداً لجميع محاولات القوننة السابقة والاجتهادات القانونية ذات الصلة بالمياه الدولية المشتركة، وقد اشتركت جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة وغير الاعضاء فيها بصياغة هذا القانون منذ عام (١٩٧٠) حتى تاريخ التصديق عليه من خلال عمل لجنة القانون الدولي في الدورة الحادية والخمسين الجلسة (٩٩) بتاريخ ٢١/ ايار/١٩٩٧ بموافقة (١٠٣) دولة وامتناع (٢٧) دولة عن التصويت واعتراض (٣) دول وبذلك اصبح هذا القانون (قانون المياه الدولي العرفي) اتفاقية شاملة بين الدول التي تشترك فيما بينها بمياه دولية مشتركة، مع مراعاة التنوع الذي تتسم به المجاري المائية والخصائص والظروف البيئية والجغرافية التي تميز كل مجرى مائي دولي عن الاخر، لذلك لجأ القانون الى أسلوب (الاتفاقية الشاملة) الذي يوفر للدول المتشاطئة الاطراف المبادئ والقواعد العامة التي تحكم استخدامات المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية كما يوفر للدول الاطراف المبادئ التوجيهية للتفاوض بشأن ما ستعقده من اتفاقات ومعاهدات .

كما اكد العراق على اهمية تفعيل التعاون الدولي مابين الدول للحد من نقص المياه والحد من التنافس على المياه وتغليب لغة الحوار والتعاون في حل المشكلات الناجمة عن نقص المياه الراهنة والمستقبلية مع ايجاد وسائل فعالة لادارة المياه المشتركة بعد التوصل لقسمة عادلة ومنصفة بين الدول المتشاطئة وانشاء منظومة اقليمية لادارتها ووضع الاليات الحديثة والفعالة لاستغلال تلك الموارد وبما يضمن عدم حدوث مشاكل مستقبلاً وكذلك تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية بين دول الحوض من خلال انشاء منظومات ادارة الاحواض المائية بعد التوصل الى قسمة عادلة للمياه بين دول الحوض إضافة الى خطط التشغيل الحالية لمشاريع السدود المقامة وكذلك تنفيذ المشاريع المستقبلية ضمن احواض الانهر المشتركة (دجلة والفرات) ونحن بدورنا نقيم علاقات جيدة مع دول الجوار ونسعى باستمرار من اجل تحقيق تبادل المعلومات والخبرات لاسيما على مستوى الخطط التشغيلية والمعلومات الفنية وحل المشاكل العالقة لضمان حصول العراق على حصته العادلة من المياه.

ورغم وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية بين العراق ودول الجوار فيما يخص القسمة العادلة والمنصفة للانهار الدولية الا ان عدم تفعيل هذه الاتفاقيات وفق المواثيق والاعراف الدولية ادى الى عدم العمل بها وتعطيلها مما قد يسبب مشاكل حقيقية بين هذه الدول في المستقبل .ومن أهم هذه الاتفاقيات هي :-

العراق – تركيا

معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في لوزان ٢٤/ تموز /١٩٢٣ نصت في مادتها رقم ١٠٩ على (ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة لسوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات).

معاهدة بين تركيا و العراق بتاريخ ٢٩\٣\١٩٤٦ تضمن البروتوكول رقم واحد الملحق بهذه المعاهدة أحكامًا تنظم الانتفاع بمياه كل من نهري دجلة والفرات .

بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق ـــ تركيا يناير ١٩٧١ وتنص المادة الثالثة منه على ما يلي(بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة).

بروتوكول بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ انضمت إليه سورية عام ١٩٨٣ نص على إنشاء لجنة فنية مشتركة للمياه الإقليمية التركية – السورية – العراقية مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات .

العراق – سوريا

معاهدة بين الدولتين المنتدبتين بريطانيا وفرنسا نيابة عن سورية والعراق بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٢٠ نصت في مادتها الثالثة على تشكيل لجنة لدراسة أي مشروع سوري قد يؤدي إلى نقص في مياه الفرات بدرجة كبيرة عند اجتيازه للحدود العراقية.

اتفاق سوري – عراقي مؤقت عقد في بغداد بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٧ ينص على تقاسم الوارد من مياه نهر الفرات على الحدود السورية – التركية المشتركة بنسبة ٥٨ ٪ للعراق و ٤٢ ٪ لسورية .

اتفاق نصب محطة ضخ سورية على نهر دجلة عام ٢٠٠٢ (اعتمد الاتفاق اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٩٧ كمرجعية قانونية) ، ينص على نصب سوريا لمحطة ضخ على نهر دجلة في أسفل نهر الخابور لسحب كمية مياه قدرها ١,٢٥٠ مليار م٣ سنوياً ، وان ذلك سيكون على الجانب الايمن لنهر دجلة للحدود الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا كما ان الضرورة تقتضي تعويض تلك الكمية الى العراق من خلال زيادة الحصة المائية في نهر الفرات.

العراق - إيران

بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣

تم توقيع بروتوكول في القسطنطينية بين إيران والدولة العثمانية عام ١٩١٣ بوساطة بريطانيا وروسيا التي تضمن التوصل وتحديد تعريف الحدود العثمانية – الفارسية .

معاهدة ١٩٣٧

تم عقد هذه المعاهدة بعد عرض النزاع على عصبة الامم واستناداً الى برتوكول الاستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ ، والغيت هذه المعاهدة من جانب ايران عام ١٩٦٩ .

اتفاقية الجزائر ١٩٧٥

توصل العراق وإيران عام ١٩٧٥الى اتفاق نص على إجراء تخطيط شامل للحدود البرية والنهرية الملاحية (شط العرب) وتنظيم الاستفادة من الأنهار الحدودية المشتركة بين البلدين ، اعتماداً على ما نص عليه بروتوكول الأستانة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود ١٩١٤ ، وتم إلغاء الاتفاقية من جانب العراق عند اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ .

ولاهمية موضوع المياه حالياً نتيجة الشحة الشديدة التي تمر بها البلاد ظهرت بعض التصريحات في وسائل الاعلام تفتقر الى الدقة والموضوعية في نقل المعلومة الصحيحة عن الوضع المائي الحالي في البلد وبالتالي قد تؤدي الى سوء فهم للوضع الراهن المتعلق بالموارد المائية وعليه يجب توخي الدقة في مثل هذه التصريحات وبالامكان التنسيق مع وزارة الموارد المائية بأعتبارها الجهة المعنية بالموارد المائية لتزويدهم بالمعلومات والاحصائيات والارقام الحقيقية وكل مايتعلق بالموقف المائي.

كما قامت الوزارة من جانبها بمجموعة من النشاطات والفعاليات المختلفة من اجل تحسين واقع الموارد المائية ومعالجة الشحة المائية التي تشهدها خلال العام الحالي والاعوام السابقة فقد عملت الوزارة بكل جهدها على التخطيط للاستثمار الامثل للموارد المائية في العراق وتنمية وتطوير استخدامها وادخال التقنيات الحديثة في طرق الري كالري بالرش والتنقيط وتعميمها قدر الامكان في المواقع المناسبة مع استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتطوير اساليب عمل الوزارة من النواحي الفنية والادارية والتنسيق مع القطاعات المستهلكة للمياه وبخاصة مايتعلق بالاستخدامات الزراعية والبلدية والاستخدامات البشرية وغيرها والمحافظة على المياه السطحية والجوفية من التلوث مع الاهتمام بالناحية البيئية وتوفير الاحتياجات المائية المطلوبة لتنفيذ الخطط الزراعية للموسمين الشتوي والصيفي والتركيز على اعمال استصلاح الاراضي لاستغلال اكبر مساحة ممكنة مع انشاء السدود الكبيرة والصغيرة لغرض خزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتنفيذ شبكات ري وبزل حديثة مع منشآت السيطرة على المياه في الانهر والجداول وانشاء النواظم والجسور ومحطات الضخ للري والبزل (وحسب الخطط الاستثمارية للدولة) وكذلك القيام بصيانة المشاريع الاروائية القائمة كل ذلك سيؤدي الى تحسين الري وتخليص الاراضي من الملوحة والتغدق وتحسين نوعية الانتاج الزراعي وكذلك الحفاظ على كمية المخزون المائي في بحيرات وخزانات السدود والقيام بدراسة التغييرات المناخية في عموم العراق وتأثير الاحتباس الحراري على موضوع الجفاف .

كما تسعى الوزارة الى رسم سياسة جادة بشأن تقليل الهدر على المستوى الحقلي وتأمين توزيع المياه بشكل عادل لكافة المستفيدين .

وخلاصة القول ان الايرادات المائية الحالية لنهري دجلة والفرات اقل بكثير من معدلاتها الطبيعية مقارنة بالسنوات السابقة حيث كان المعدل السنوي لواردات عمود نهر دجلة (١٩،٤٣) مليار م٣ ويبلغ المعدل العام لايراداته مع روافده (٤٩،٤٨) مليار م٣ ولنهر الفرات (٣٠،٣) مليارم٣ قبل انشاء مشروع الكاب التركي.

أما معدل الايرادات المتوقعة بعد اكمال مشروع الكاب فتقدر بـ(٨،٤٥) مليار م٣ لنهر الفرات و(٩،١٦) مليار م٣ لنهر دجلة وذلك بفرضية اكمال المشاريع الخزنية والاروائية المخطط لتنفيذها في تركيا وسوريا وكذلك عند غياب اتفاقية تحدد الحصص المائية لكل بلد.

كما ان الاحتياجات الحالية لمختلف الاستخدامات تبلغ (٦٠) مليار م٣ عدا الاحتياجات لاغراض ادامة الاهوار بالمناسيب المطلوبة والتي تبلغ (١٦) مليار م٣ .

اما الاحتياجات المائية المستقبلية فتبلغ (٧٦،٩٥٢) مليار م٣.

تحت تهمة الخيانة الزوجية..تنفيذ حكم الإعدام في بابل بحق احد المتزوجين

شريعة حمورابي.. اول قانون للاحوال الشخصية

رشيد الفهد

نفذت الأجهزة المختصة في بابل حكم الإعدام بحق احد الأشخاص بعد ثبوت إدانته بتهمة الخيانة الزوجية فيما ذكرت وكالة أنباء أشور التي نقلت الخبر إن قرار الإعدام الصادر من القضاء جرى تنفيذه عن طريق إغراق المدان في نهر الفرات بحضور زوجته التي أدلت في تصريح لها قائلة: إن زوجي رحل غير مأسوف عليه وسط حشد من النسوة أطلقن الزغاريد والأهازيج ابتهاجا بالحادث بينما شوهدت لافتات كتبت عليها عبارات(يحيا العدل) و(الموت للخونة).....انتهى الخبر وعلينا حتى لا يصاب احد منا بالصدمة التنويه على انه خبر قديم جاء قبل أكثر من(٣٠٠٠)عام ضمن الأخبار المألوفة في ذلك العصر وان قرار الحكم جاء وفقا لشريعة حمورابي ملك بلاد الرافدين، المؤلفة من (٢٤٧) قانونا تم العثور عليها منقوشة باللغة الاكدية في حجر اسود هو المسلة المعروفة التي حملت اسمه، و بهذا يمكن وصف الملك على انه مؤسس فلسفة القانون ويرجع له الفضل باحتساب القانون منذ ذلك الحين إحدى أهم البنى الفوقية للمجتمع.

نحن معشر الرجال نحمد الله ونشكره كثيرا بسبب أن لا احد في البلاد يفكر اليوم بتشريع مثل هذا القانون(الجائر) وإلا سوف تتعرض أنهارنا جميعا إلى الطمر والانسداد جراء كثرة الجثث العائدة للمتزوجين(الخونة) فضلا عن كونه في حال تشريعه سيكون مصدر قلق دائم سيما للرجال الذين يوصفون بالضعفاء أمام النساء،فيما يمكن الاعتقاد بشكل جازم أن تشريعا كهذا سيلقي قبولا واستحسانا من جانب النساء وعلى الأخص ممن يمتلكن القدرة على المجابهة.

شريعة حمورابي الذي اتخذ من بابل عاصمة له تعد مصدرا مهما لمعرفة الطبيعة الأخلاقية و الاجتماعية والاقتصادية السائدة حينذاك في العراق، فعلى سبيل المثال يمكن الحصول على استنتاجات عديدة من قانون الإعدام الانف الذكر، أهمها أن المجتمع العراقي-البابلي كان يشدد على رفض الخيانة الزوجية ما يدل بشكل قاطع على انه مجتمع متماسك ومنضبط خلاف ما يعتقد به الكثيرون وان الوعي الاجتماعي-العائلي كان على مستوى عال وان سطوة ومكانة غير اعتيادية للمرأة عكسها القانون بوضوح الأمر الذي يفسر لنا فكرة إنشاء الجنائن المعلقة في بابل،إحدى عجائب الدنيا.

إلا أن الملك العراقي تراجع في باب آخر من شريعته ليفوت الفرصة أمام الشامتات والمتشفيات بالأزواج الخونة، ساعيا بقدر الإمكان إلى تثبيت مبدأ(مساواة) الرجل مع المرأة، فقد شرع قانونا يقضي بإعدام الخائنات بنفس الطريقة إلا أن الأمر الجديد في هذا القانون هو منحه حق عفو الرجل عن زوجته أذا اثبت التحقيق إدانتها وإذا ما أراد هو ذلك..في مؤشر يعكس وجود آثار واضحة للمجتمع الانثوي الذي يمتاز بالسطوة الهائلة للمرأة على الرجل وهو ما سبق المجتمع البابلي ذو الخصائص الذكورية وان كانت في مراحلها الأولى.

إن شريعة حمورابي ملك وادي الرافدين حملت أول قانون للأحوال الشخصية في العالم احتوى على فقرات تتعلق بالزواج والطلاق والنفقة والإرث حتى تحولت بعضها إلى موروث عقائدي احتوته اليوم ثقافات معظم شعوب الأرض والى سياقات تتعلق بالإدارات الاجتماعية للكثير من البلدان، فبالنسبة للزواج اعتبرت الشريعة بطلانه في حال عدم وجود عقد مسجل بين الطرفين، وفي هذا الحال أشار القانون إلى عقوبات يمكن أن تطال الاثنين معا دون أن يجري تحديدها ما يعني أن الأمر كان متروكا للقضاة، كما اوجب العقد تثبيت ما اسماه (سعر العروسة) أي مهرها وبعض ما يمكن تثبيته من أثاث منزلي وهدايا يكون عادة حسب المنزلة الطبقية للعريس... يجري تسليم السعر إلى والد العروس الذي بدوره سيكون ملزما بتسليم ابنته وفي حال رفضه تسليمها عليه إعادة السعر مضاعفا للعريس على أن يتم العقد في مراسم يقول فيها العريس:(أنا ابن النبلاء و الذهب والفضة.. ساملأ أحضانك.. فلتكوني زوجة لي) أما هي من جانبها عليها القول:(سأكون زوجة لك مثل فاكهة البستان.. سأمنحك نسلي)...

يلاحظ من خلال عبارات الترديد بين الاثنين أن الرجل في مملكة بابل كان مصدر التمويل الأساس بالنسبة للأسرة من خلال تباهيه بحيازة الذهب والفضة وان كان من المحتمل أن يكون التعبير مجازيا سيما بالنسبة للفقراء، وبما أن النسل جاء على لسان العروس فان ذلك ممكن أن يفسر المقولة العراقية الشعبية(منك المال ومنها البنين) التي يعتقد أنها موروثة منذ ذلك الحين وهي مقولة شعبية لا تزال شائعة حتى الآن في العديد من المدن التي احتضنت الموروث كالنجف وبغداد والموصل والحلة وغيرها، وبما أن عبارات العريسين قد حملت طابعا رومانسيا من خلال قوله (ساملأ أحضانك) وقولها(فاكهة البستان) فان ذلك يدل بوضوح على عمق الأحاسيس المرهفة لدى شعب بلاد الرافدين وما يثبت صحة ذلك هو العثور على أشكال مختلفة لهذه الأحاسيس جاءت بأشعار وفنون، وبما أن فاكهة البستان التي اقترنت بالعروس ذات مذاق حلو، وبما أن تأدية مراسم عقد الزواج على هذا النحو استمرت لعشرات القرون، حتى صارت ضمن ثقافة العراقيين.. فان ذلك ممكن أن يفسر على الأرجح إطلاق العراقيين تسمية (حلوة) على الأشياء الجميلة وربما كانوا وحدهم من يطلق ذلك.

إن الزوجة في قانون الأحوال الشخصية لحمورابي في حال عدم إنجابها يمكنها أن تمنح لزوجها جارية تنجب له الأبناء تكون عائديتهم لها لا للجارية التي عليها من جانبها الخضوع لسلطة الزوجة، أما في حال وقاحة الجارية فإنها تنزل إلى مرتبة العبودية، ولا يمكن في هذه الحال بيع الجارية إذا ما أنجبت أطفالا أما إذا أقدمت الزوجة على بيعها عندئذ يكون للرجل الحق بالزواج من امرأة يكون أبناؤها لها ولزوجها و عندها لا تملك الزوجة الأولى أية سلطة عليها،كما أجاز القانون الرجل بالزواج من أخرى إذا اثبت أن زوجته تعرضت لإعاقة،فإما أن يبقي المعاقة داخل المنزل أو يعطيها سعرها إذا رحلت إلى بيت والدها وفي كل الأحوال إذا ظلت الزوجة في بيت والدها فإنها عادة لا تسمى زوجة فلان وإنما أم فلان أو بنت فلان لأغراض الإشارة،حتى تحولت تسمية(أم فلان) ساحبة وراءها في مراحل لاحقة(أبو فلان) لتصبح التسميتان منذ ذلك التاريخ إحدى السياقات الشعبية المتداولة حاليا في العراق على نطاق يومي حتى وصل تأثيرها إلى غالبية الشعوب العربية المجاورة.

إن الأمر الذي بينته قوانين الزواج لدى حمورابي هو مشروطية الزواج الثنائي ما يدل على أن الزواج الأحادي كان هو السائد في تلك الفترة، أما بالنسبة للطلاق فقد منح القانون الرجل حق طلاق زوجته على أن يعيد لها مهرها وسعرها ويخصص لها دخلا يكفي لإعالة أولادها أما في حال عدم إنجابها سيكون من اللازم عليه أن يدفع لها(مينا فضة) كعقوبة لتنكره إياها إضافة إلى مهرها المنصوص في عقد الزواج ويحق لها الزواج مجددا،وإذا ما ثبت أنها زوجة سيئة وان كان القانون لم يوضح ما معنى(سيئة) فللزوج في تلك الحالة خياران،الأول إما أن ينزلها إلى مرتبة جارية داخل المنزل أو يستبعدها محتفظا بأبنائه دون أن تحصل على مهرها، وإذا ادعت أن زوجها يعاملها بقسوة ولم يثبت التحقيق صحة ذلك فان عقوبتها الموت غرقا في النهر..

وهنا في هذه الفقرة علينا نحن معشر الذكور أن نحمد الله ونشكره مرة أخرى بسبب عدم وجود مثل هذا التشريع في قانون الأحوال الحالي وإلا علينا مواجهة نقص حاد في أعداد الإناث وعندها سنكون أمام كارثة لا تحمد عواقبها سيما بالنسبة إلى قليلي الحيلة والتدبير.

المصادر:-
١-الاحوال الشخصية في شريعة حمورابي طارق كامل
٢-ميزوبوتاميا د علي ثويني.

آراء وأفكار Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ .يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢ .ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com